

"الشفافية الدولية" تدعو الى مزيد من الاصلاح الفساد ينخر أجهزة مصر والحزب الحاكم يقيد الحريات



متظاهرون ضد الفساد

متابعة أخبارية:

باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم تستبعدهم من القيام بدور رئيسي في الحكم. وأضاف التقرير ان انحياز وسائل الاعلام الحكومية لصالح الحزب الوطني الديمقراطي قيد حرية التجمع. وعقدت أحزاب المعارضة الرئيسية الاربعة مؤتمرا خلال الاسبوع الماضي في إطار جهود منسقة للاصلاح قبل الانتخابات قالوا انه اما يتم تجاهلها أو يساء عرضها من قبل وسائل الاعلام الحكومية. وقالت المنظمة ان الجهاز الحكومي في مصر مقل بأعباء ثقافة التوظيف لنقادي ارتفاع معدلات البطالة والترقية استنادا الى الأقدمية وليس الكفاءة بينما جعلت الدخول المنخفضة القضاء على الفساد مسألة أكثر صعوبة. وقالت المنظمة "بدون اصلاح جاد لنظام الاجور فانه من المرجح ان يزيد الفساد. وأضاف "من المرجح ان يكون للفساد مكان عندما تفشل الاجور في تغطية نفقات المعيشة الاساسية". دعا التقرير الى مزيد من الشفافية في التمويل السياسي وخاصة الحزب الوطني الديمقراطي ومزيد من التنوع في تغطية وسائل الاعلام. وقال ايضا انه يجب تحسين اليات التنبيه واسقاط عقوبة الشكاوى التي تفقر للثبات. الامر في مصر بهذه الخطورة، وربما اكثر. لدرجة انه، في عام ٢٠٠٢، صدر تقرير عن ما يسمى ب هيئة النيابة الادارية حول جرائم الفساد المالي والإداري داخل الأجهزة الحكومية" في مصر. وقال ان هناك قضية فساد كل دقيقتين. تقرير الهيئة المذكورة انفا آثارا كبيرا من القلق والاستياء لدى المواطنين في حينها كما أظهر إلى أي حد وصل الأمر من إهدار المال العام وفساد ضمائر المسؤولين عنه، بحسب

بينما تتناول وسائل الاعلام العربية تقرير منظمة الشفافية الدولية الاخير حول الفساد في مصر بشيء من الاهتمام، تعيد تفاصيله الى الانهتان معلومات مصرية كانت كشفت قبل سبعة اعوام، بأن ان هناك قضية فساد كل دقيقتين. وقالت المنظمة الدولية امس الاول ان الفساد في مصر في ازدياد. ودعت الى اصلاح شامل وعاجل لإجراءات الانتخابات وتعزيز دور الهيئة القضائية. المنظمة ترى ان جهود مصر لمحاربة إساءة استخدام السلطة أحيثها التضارب الواسع بين المصالح والتدخل السياسي وضعف تنفيذ القانون. وقال التقرير تم وضع نظام تنظيمي سليم في الأونة الاخيرة لمنع الانتهاكات من جانب الشركات في النظام المالي. وأضاف التقرير "لكن هناك حاجة لقوانين أقوى تحكم تضارب المصالح بين رجال الاعمال الذين يشغلون مناصب تنفيذية أو تنفيذية". ودعا التقرير الى اصلاح عاجل لنظام تسجيل الناخبين غير الفعال قبل الانتخابات البرلمانية هذا العام وانتخابات الرئاسة التي تجري في عام ٢٠١١. وقالت منظمة الشفافية الدولية ان القضاء "الذي ينظر اليه على انه واحد من أقل السلطات فسادا وأكثرها استقلالية في مصر ويتمتع باحترام واسع النطاق بين العامة يجب ان يستعيد دوره الرئيسي في مراقبة الانتخابات. واستقال قاض بارز في العام الماضي احتجاجا على تدخل الحكومة في شؤون القضاء والشؤون السياسية. وقالت المنظمة في تقريرها ان القيود المفروضة على جميع الاحزاب السياسية

مصادر لبنانية: تفكيك ٤ شبكات تابعة للموساد الإسرائيلي

التفاصيل الدقيقة عن المهام والأنوار التي كانت مكلفة بها. ونشرت أسماء من قالت إنهم "زعماء الشبكات"، وهم: محمود أحمد وهبة، وسامعان سمعان، ويسام جميل ياسين.

قيد المراقبة والمتابعة من الفرار إلى الخارج كما حصل في بعض الحالات سابقا. وقالت إنها استطاعت الحصول على معلومات تؤكد أن ثمة شبكات أخرى موقوفة لدى مديرية المخابرات لحين اكتمال التحقيقات معها، لكشف

تصديا بطوليا لأي خرق داخلي يخدم عجز إسرائيل عن القيام بأي اعتداء أو عدوان جديد على لبنان. وكانت تقارير صحيفة لبنانية قالت إن مديرية المخابرات "تحيط بالتحقيقات مع العملاء بستار حديدي من الكتمان كي لا ينجح بعض العملاء الذين هم

المخابرات في الجيش اللبناني تتوصل خلال تحقيقاتها الأخيرة مع عملاء إلى خيوط تكشف عصب التخابر والاتصال بالموساد الإسرائيلي". وأضاف "لقد أظهر التعاون القائم بين جهاز المخابرات في الجيش والمقاومة الوطنية وسائر الأجهزة الأمنية

الإلكتروني فإن الشبكات تلك كانت مكلفة بمهام أبرزها "إجراء مسح لكافة المراكز العسكرية في الشمال والصحابة الجنوبية وبيروت والصنع". ونقلت وكالة الأنباء الوطنية اللبنانية عن الوزير السابق وديع الخازن قوله "إن مسلسل العملاء مستمر، ومديرية

الجيش اللبناني برعت في الإيقاع بأربع شبكات للموساد الإسرائيلي وألقت القبض على رؤوسها وساقطهم إلى التحقيق، وقد اعترف هؤلاء العملاء بأن الموساد جندهم في الخارج". وبحسب التقرير الذي نشرته قناة المنار التابعة لحزب الله على موقعها

دبي / CNN
قالت تقارير امس عن مصادر لبنانية إن المخابرات العسكرية، تمكنت من تفكيك أربع شبكات تابعت لجهاز الموساد الإسرائيلي، واعتقلت زعماءها، واحتجزتهم للتحقيق. وأضافت إن "مديرية المخابرات في

بان كي مون في غزة لتفقد الأوضاع الإنسانية في القطاع



وفق الإذاعة الإسرائيلية. وتزامن وصول الأمين العام للأمم المتحدة مع قصف مدفعي للجيش الإسرائيلي على جنوب شرق مدينة غزة. وفق وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا. كما تزامنت مع وفاة فلسطيني آخر متأثرا بجراح أصيب بها خلال مواجهات مع الجيش الإسرائيلي الـ ١٦ عامًا، السبت. ولفظ أسيد عبد الناصر قادوس، ١٩ عامًا، أنفاسه متأثرا بجراح أصيب بها مساء السبت إثر مواجهات اندلعت بين عناصر من الجيش الإسرائيلي ومستوطنين، ومجموعة من شباب قرية بويرين - وعراق جنوبي نابلس. وكانت مواجهات السبت قد أسفرت عن سقوط، محمد قادوس، ١٦ عامًا، قتيلًا، برصاص الجيش الإسرائيلي، وفق مصادر طبية فلسطينية، إلا أن القوات الإسرائيلية نفت استخدام الذخيرة الحية.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد وجه من الضفة الغربية السبت انتقادات حادة إلى حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، معتبرا أنها ومنذ قدومها إلى السلطة، لم يحدث أي تقدم في عملية السلام بالشرق الأوسط، كما أكد في الوقت نفسه على حق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولتهم المستقلة. والتقى خلال زيارته إلى رام الله برئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض، ومن المتوقع أن يتوجه بعد زيارته لغزة إلى إسرائيل، في مهمة تهدف إلى مناقشة سبل إزالة العقبات التي تعترض استئناف مفاوضات السلام مجددا بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومن المقرر أن يلتقي في مون برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، ووزير الدفاع، إيهود باراك، وذلك قبيل مغادرتهم إلى واشنطن لحضور اجتماعات "إيباك"، وسط اتصالات لترتيب لقاء بين نتانياهو والرئيس الأمريكي باراك أوباما، الثلاثاء.

غزة / CNN
وصل الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، امس الأحد إلى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون للاطلاع على الأوضاع الإنسانية في القطاع الذي تفرض عليه إسرائيل حصارا منذ حوالي أربعة أعوام. وكان في استقباله كي مون عدد من النساء والأطفال الذين حملوا شعارات تطالبه بالمساهمة في فك الحصار الإسرائيلي، الذي شجبه قائلاً إنه يتسبب بمعاناة غير مقبولة. وستركز زيارته على الجانب الإنساني ولن يلتقي أيًا من الفصائل الفلسطينية، من بينها حركة "حماس" التي تسيطر على القطاع. وتعتبر هذه الزيارة هي الثانية لبان كي مون إلى القطاع منذ العملية العسكرية التي نفذتها إسرائيل هناك خلال الفترة من ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

القذافي يستعد لمفاتيح قمة ٢٠١٠ بدعوة تقسيم نيجيريا!

يتعقب عن القمة استنادا إلى الاحتياج "سياسي" على إخفاء رجل الدين موسى الصدر واتهام القذافي بفضيحه. الرئيس المصري حسني مبارك بعد العملية الجراحية التي أجراها في ألمانيا لا يبدو مؤهلا لحضور القمة. الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والفرقانات ليبية بعنية على خلفية اتهام صنعاء لطرابلس بدعم الحوثيين لا يبدو مرجحا حضوره أيضا. ومع قايوس بن سعيد، والعالمان: السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والمغربي الملك محمد السادس لن يحضرا بحسب مصادر صحافية في دولهم. ورغم إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس عزمه الحضور،

للغضايا العربية؛ فما ان انتهى من دعوة الجهاد ضد سويسرا، اطلق ندوة سياسية من طراز خاص ودعا النيجيريين إلى تقسيم بلادهم إلى دولتين؛ مسيحية ومسلمة. وزارة الخارجية النيجيرية اصدرت بيانا اعتبرت فيه تصريحات الزعيم الليبي هذه بانها غير مسؤولة، وتدخل في الشؤون الداخلية النيجيرية. وقالت انها استدعت سفير طرابلس من اجل التشاور. ومع انشغال القذافي بحولته "السريية" لقضايا العالم، لا تبدو امور القمة العربية على ما يرام. فالحكومة الليبية "منزعجة" من غياب محتمل لقادة عرب. فالصورة المتوقعة هي: الرئيس الليبي العماد ميشال سليمان

سوى بدرافية حركات واحاديث الرئيس لتحتل، لاحقا، إلى مادة فكاكية، تارة، او تكون نواة خلاف عربي جديد، تارة اخرى، كما هي عادة أفعال رؤساء ليبيا. في هذه الاجزاء، تبقى اثاره الجدل من الامور المحببة الى الزعيم الليبي، فهو الموهوب في اطلاق بعض المفاجآت، بين حين وآخر، تحقق الهدف المطلوب في جذب وسائل الاعلام، مرتبة كانت ام مكتوبة. وفي النهاية لا يحظى هذا الملف العربي الساخن او ذاك، بأي حل منطقي. ففي الوقت الذي وجه دعوات الحضور إلى القمة للرؤساء العرب، كان القذافي اطلق مفاجآت يتستغرب المراقبون العرب من جدواها وفائدتها

متابعة اخبارية:
لم تحظ اغلب القمم العربية برأي عام متفائل ازاء نتائجها وتأثير قراراتها على المشهد العربي المضطرب، ربما لأسباب منها انخراط القوى العربية المهمة في لعبة المحاور، ما يجعل مهمة التوافق عسيرة، يتم تجاوزها ببيان ختامي يعج بالانشاء والصبغات الهلالية. غير ان القمة العربية المرتقبة في ليبيا، تختلف كثيرا عن سابقتها، إذ لا يشعر الجميع بالاحباط، وحسب، بل ان التوقعات ترجح قمة عربية مثيرة للجدل، في الاقل، بسبب الرئاسة الليبية لها، وما قد يفعله الرئيس معمر القذافي من مفاجآت. القمة المقبلة لن يخرج الاعلام منها

وزارة الخارجية

إعلان مناقصة سرية رقم (٢٠١٠/١)

تعلم وزارة الخارجية عن وجود المناقصة السرية المرقمة (٢٠١٠/١) لاعمال تجهيز أثاث لمبنى وزارة الخارجية فعلى المقاولين والشركات والمعامل المسجلة ممن لديهم الرغبة بالمشاركة في المناقصة مراجعة مبنى الوزارة لغرض استلام الجداول والمواصفات الخاصة بالمناقصة لقاء مبلغ قدره (٢٠٠٠٠٠٠) مئتا ألف دينار عراقي) غير قابل للرد على ان يتم تقديم العطاء داخل ظرف مغلق ومختوم موضح عليه رقم المناقصة وبشكل واضح على ان يكون آخر موعد لتقديم العطاءات الساعة الثانية عشرة من يوم الأحد المصادف ٢٠١٠/٤/٤ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان ، ويهمل العطاء الغير مستوفي لشروط المناقصة.